

1. تمهيد

تعد المؤسسة المالية جزءاً من النظام المالي الذي يخدم المجتمع من خلال تقديم الخدمات المالية التي يحتاج لها لممارسة نشاطاته اليومية وتنمية اقتصادياته. وما النظام المالي إلا شبكة من المؤسسات المالية والوسطاء الماليين ورجال الأعمال والافراد فضلاً عن المكونات التي تشارك فيه وتنظم عملياته وفق آليات وتشريعات تصاغ لذلك وان الوظيفة الاساسية للمؤسسات المالية في ظل هذا النظام هي تحويل الاموال من المقرضين إلى المقترضين أو من الوحدات ذات الفائض المالي إلى الوحدات ذات العجز المالي التي تجمع بين عارضي وطالبي الاموال وايضا من خلال المؤسسات المالية الاخرى التي تتوسط هذه المعاملات مثل (المصارف وشركات التمويل... الخ)

2. المؤسسات المالية:

هي عبارة عن آلية انشأت بواسطة المجتمع تعمل كقناة وصل بين الادخار والخدمات المالية من جهة والافراد والمؤسسات التي لديها القدرة على دفع ثمن تلك الخدمات من جهة اخرى وقد أورد القانون رقم (17) لسنة 2013م بشأن تعديل بعض مواد قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (1) لسنة 2010م التعريف الخاص بالمؤسسات المالية في المادة (2) من القانون. حيث عرفها بأنها " أي مؤسسة مالية تمارس أيّاً من الأنشطة أو العمليات لصالح العملاء أو لحسابهم أيّا كان شكلها القانوني سواء كانت تتخذ شكل شركة أو منشأة فردية والتي تمارس أي من الأعمال التالية:

- قبول الودائع بجميع أنواعها.
- منح الائتمان بجميع أنواعه.
- التأجير التمويلي.
- تحويل الأموال.
- صرف العملات واستبدالها.
- إصدار أدوات الدفع بكافة أنواعها ومن ذلك بطاقات الدفع والائتمان والشيكات والصكوك وأي أعمال مصرفية أخرى منصوص عليها في القانون التجاري النافذ.
- الضمانات والتعهدات المالية بما في ذلك التمويل العقاري والتخصيم.
- التعامل في أدوات السوق النقدي وسوق رأس المال بيعة وشراء بما في ذلك التعامل في العملات الأجنبية وفي أسواق الصرف الأتية والأجلة.
- التعامل في الأوراق المالية بما في ذلك أدون الخزنة.
- تقديم الخدمات الإدارية والاستشارية للمحافظ الاستثمارية وخدمات أمناء الاستثمار.
- إدارة وحفظ الأوراق المالية والأشياء الثمينة.
- التأمين على الحياة وأية منتجات تأمينية أخرى ذات عنصر استثماري.
- الأنشطة المالية الأخرى التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح اللجنة.

3. التقسيمات الرئيسية للمؤسسات المالية:

اختلف الكتاب في توجههم عند تقسيم المؤسسات المالية بسبب اختلاف اغراضهم من وراء المؤلفات والابحاث ولذلك برزت العديد من التقسيمات المتعلقة بتقسيم المؤسسات المالية ومجالات عملها وهي كالاتي:

أ. من حيث اعتمادها على الودائع:

1. مؤسسات ودائعية: وهي المؤسسات المالية التي تعتمد بشكل كبير على ودائعها من دوائع

الافراد والشركات الاخرى في عملها سواء في الاقراض والتمويل.

2. مؤسسات غير ودائعية: وهي المؤسسات التي لا تستخدم الودائع في عملها وانما تعتمد

على الخبرات الذاتية ورؤوس اموالها المساهم بها من حملت اسهمها ومنها شركات

الاستثمارات المالية وشركات دراسات الجدوى الاقتصادية.

ب. من حيث الناحية او الصفة المصرفية:

يتأتى هذا التقسيم بعد اعتبار المصارف التجارية النوع الابرز في المؤسسات المالية والاقدم والاكثر شيوعاً مما دفع إلى تمييزه عن باقي المؤسسات والتي صنفت على اساس:

1. المؤسسات المصرفية: وهي تلك المؤسسات المالية التي حصلت على ترخيص العمل

المصرفي فيما يتعلق بقبول الودائع واعادة توظيفها وفق صيغة قانونية مصرفية.

2. المؤسسات غير المصرفية: هي المؤسسات التي تشابه عمل المصرف ولكنها لم تحصل على

تفويض العمل المصرفي لانها تعمل بجزء أو وظيفة واحدة من وظائف المصارف ومن ثم لا

يصح القول عليها انها مصرفية ولكن يكتفي بأن تكون مؤسسات مالية فقط مثالها مؤسسات

الرهن العقاري ومكاتب الاستشارات المالية.

ج. من حيث نطاق عملها:

1. مؤسسات مالية ذات صفة شاملة: اي انها تقوم بأعمالها وفق مدى واسع من الخدمات

والمنشآت المالية المنتشرة بشكل كبير ومن امثلتها المصارف التجارية.

2. مؤسسات مالية متخصصة: وهي المؤسسات المالية التي تختص في مجال معين دون اخر مع

التركيز على المجال بعمق ودقة بسبب طبيعة البيئة المالية التي تعمل بها والتي تحاول ان تحقق

ميزة تنافسية في مجال اختصاصها مثل بنوك الاستثمار المتخصصة في تسويق الاوراق المالية

للجهات التي تصدر لأول مرة واتحادات الائتمان.

د. من حيث عبورها الحدود : وتقسم إلى :

1. مؤسسات دولية: وهي المؤسسات التي خلقتها المعاهدات والاتفاقيات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها.
2. مؤسسات محلية واقليمية: وهي المؤسسات التي تعمل ضمن البيئة المالية المحلية وفق التشريعات التي تشرعها الحكومة في كل بلد.

4. انواع المؤسسات المالية:

يمكن تقسيم انواع المؤسسات المالية بصورة على إلى ثمان انواع تندرج تحت عنوان رئيسي هو (مؤسسات ودائعية وغير ودائعية).

أ. المؤسسات الودائعية:

تمثل المؤسسات المالية التي يكون اساس عملها قبول الودائع بصفة ودائع وليس تمويل ومنها:

1. البنوك التجارية: ان البنوك التجارية مؤسسات تعتمد على الودائع التي تقوم بسحبها من خلال وحدات الفائض بواسطة تشكيلة من الحسابات المصرفية لتعيد اقراضها بصورة مباشرة (قروض) أو غير مباشرة (شراء اوراق مديونية) وانها تقدم خدماتها للقطاع الخاص والعام فضلاً عن ان الصفة المميزة لها هي العمل في المدى القصير الاجل ومنها بنك Citigroup و J.P.Morgan.

2. مؤسسات الادخار: يمكن تقسيم مؤسسات الادخار إلى :

- مؤسسات التوفير.

- بنوك الادخار.

- اتحادات الاقراض والادخار.

ان هذه المؤسسات تشابه البنوك التجارية لكنها تعد اكثر حرية في تقديم الخدمات من خلال حرية تخصيص اموالها في الاستثمار ولكنها في السنوات الاخيرة بدأت تقترب بصورة كبيرة من المصارف التجارية.

3. اتحادات الائتمان: هي مؤسسات مالية صغيرة الحجم بسبب صغر حجم ودائعها وحجم

انشطتها وتمتاز بانها:

- أ. غير هادفة للربح.
 ب. تتعامل بشكل كبير مع الاعضاء المكونين لها.
 ج. تعد اصغر المؤسسات الوداعية لصغر رأس مالها ومن انواعها اتحادات الائتمان في نورث كارولاينا.

ب. المؤسسات غير الوداعية:

هي المؤسسات التي لا تحصل على الاموال بصورة وديعة رسمية وانما بصورة مؤقتة واغلبها شركات ومؤسسات الوساطة المالية والاستشارة المالية ومن هذه الشركات:

1. **شركات التمويل:** وهي مؤسسات مالية تقوم بتمويل المشروعات من رأس مالها الخاص والذي يتكون من تصدير اوراق مالية (اسهم الشركة)، اذ تعيد تشكيله لتمنحه للاستثمار وهذه المؤسسات المالية تمتاز بانها مساهمة وانها غالباً ما تكون مملوكة لجهات متعددة الجنسية مثل (general Ford-electric), American Express, General Motors.

2. **صناديق الاستثمار:** وهي مؤسسات مالية تمتاز بسحب الاموال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز خلال سحب اموال وحدات الفائض بواسطة بيع الاوراق المالية الخاصة بها لتلك الوحدات وسحب السيولة الناتجة من اجل وضعها بصيغة استثمارات غالباً ما تكون اوراقاً مالية وبشكل استثمار محفظي، اذ يمكنها ان تستثمر في السوق الثانوية وتوفر امكانية مشاركة صغار المدخرين.
 وتقع هذه المؤسسات في نوعين:

- **وحدات مغلقة:** اي انها تستثمر بعد محدود من الاوراق المالية.

- **وحدات مفتوحة:** اي انها تستثمر في وحدات واوراق مالية غير محدودة.

3. **شركات الاوراق المالية:** اذ تقوم هذه الوحدات بعدة ادوار:

(spread)- تلعب دور الوساطة من خلال خبرتها في الميدان المالي، اذ تحصل على الفرق (fees) كعائد بالإضافة إلى اجور الوساطة.

- تقديم خدمة اصدار الاوراق المالية مثل بنوك الاستثمار اذ تساعد الجهات التي بحاجة للتمويل على تحقيق حاجاتها التمويلية من خلال اصدار الاوراق المالية.
 - تلعب دور التاجر أو التعامل بنوع معين من الاوراق المالية، اذ ان هذه المؤسسات تقوم

بالاحتفاظ بنوع معين من الأوراق المالية بشكل مخزون وتكون بذلك مرة مشتريّة ومرة بائعة لذلك فهي هنا تلعب دور التاجر.

- تقديم النصّح والارشاد في مجال الاعمال المالية لا سيما لعملائها ومثل هذه الشركات

.Mary Lynch و Goldmen و Morgan Stanly.

4. شركات التأمين: هي شركات مالية تقوم بعملية الحصول على الاموال من خلال الحصول

على اقساط التأمين المختلفة (التأمين على الحياة والصحة والممتلكات) وتجميعها واستثمارها

في اوراق مالية مختلفة الاجال على ان تقوم بتغطية الخسائر التي تصيب المؤمن عليها.

5. صناديق التقاعد: تعرض العديد من الشركات الخاصة والعامّة على العاملين فيها خطط

تقاعدية، اذ يقوم هؤلاء بأيداع اموالهم في صناديق التقاعد لكي تستثمر في اصول مالية طويلة

الاجل ويمكن بعد ان ينتهي عمر الموظف الوظيفي ان يسحب رصيده من الصندوق.

6. بيوت التصفية **Clearing house**: وتسمى أيضاً دار المقاصة حيث تقوم بعملية اجراء

التسويات على العلاقات المالية بين المؤسسات المالية من حيث الالتزامات والمطلوبات

والشروط وتحصل على اجور مقابل ذلك.

5. المؤسسات غير المالية والمهن المُعيّنة:

أي مؤسسة تمارس أياً من الأنشطة أو العمليات التالية لصالح العملاء أو لحسابهم , أياً كان شكلها القانوني سواء كانت تتخذ شكل شركة أو منشأة فردية وتشمل ما يلي:

- سمسرة العقارات
- تجارة المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة وكتاب وأمناء التوثيق.
- أعمال المحاماة أو المحاسبة من خلال مكاتب خاصة.
- خدمات تأسيس الشركات والأنشطة الملحقة بها.
- أي نشاط أو أنشطة أخرى يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح اللجنة.